BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

منتدى الحوار

Dialogue Forum

(DF)

حقوق الإنسان في عالم في أزمة

محمد السعيد الدقاق:

كان من المقرر أن تشرفنا السيدة منى ذو الفقار حيث كان مقررًا لها أن تتحدث عن "حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية وتحديات العصر"، على أن ظروفا قد ألمت بها وحالت دون حضورها، وقد أُنيط بي أن أكون المتحدث في هذا المساء وأرجو أن أملأ الفراغ الذي تركته.

أستأذنكم في البداية أن أعدل قليلا العنوان الذي أريد لهذه المحاضرة أن تكون عليه، فبدلا أن يكون "حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية وتحديات العصر" أستأذنكم في أن يكون هو "حقوق الإنسان في عالم في أزمة". إن عالمنا يمر بأزمة حقيقية، وليس المقصود بالأزمة دائما أنها شر مطلق، أو أن الأزمة ظاهرة سلبية في مجملها، وإنما الأزمة التي أقصدها هو أن الأسس النظرية للعالم الذي نحيا فيه لم تعد مطابقة للظروف الواقعية التي استجدت، ومن ثم هناك تناقض وصراع بين صورة استقرت في الأذهان وبين واقع استجد على صعيد الأرض.

ومن ثم، فإنني سأتحدث عن العالم في أزمة من خلال ذلك المنظور، لأن الأمور التي استجدت بعضها إيجابي وبعضها سلبي بطبيعة الحال، أين موقع حقوق الإنسان من هذا كله؟ هذا ما سأحاول أن ألقي بعض الضوء عليه لأترك للحوار دوره الأكبر لأنني أعتقد أن الحوار هو الجوهر في اللقاءات الثقافية، ذلك أنني مهما أوتيت من قدرة على التعبير أو ما حصلت عليه من قسط من العلم، فإنني في نهاية الأمر أنا المتعلم وأنا المستفيد مما سيجري من حوارات في هذه القاعة.

ما هي الظواهر التي أدت بعالمنا إلى أن يكون في أزمة؟ ثم ما هو تأثيرها على حقوق الإنسان؟ أول هذه الظواهر هو التراجع المذهل لفكرة السيادة. فمنذ سنة ١٦٤٨ حينما انهارت الإمبراطورية الجرمانية المقدسة وظهر المجتمع الدولي بمعناه الحديث الذي يقصد به انقسام المجتمع إلى مجموعة من الدول ذات السيادة، وأن المجتمع بعد أن كان مجرد إمبراطورية ضخمة هي التي تُسيِّر أموره أصبح المجتمع مجموعة من الوحدات السياسية التي نطلق عليها "الدول"، والدولة هي عبارة عن شعب وإقليم وسيادة. ومنذ سنة ١٦٤٨ قام المجتمع الدولي على أساس تعدد في الدول ذات السيادة، وتمسكت الدول بسيادتها بشكل يشوبه الكثير من التطرف والكثير من الغيرة، وأصبح الحديث يدور حول السيادة المطلقة وأن الدول تستطيع أن تفعل داخل حدودها ما تشاء، ولا تستطيع أن تمتد بسيادتها بعد هذه الحدود لأنه بعد هذه الحدود توجد سيادة دول أخرى، ومجتمع دولي هذا شأنه قائم على أساس فكرة السيادة هذه – كان له منطقه كما كانت له نتائجه.

وأول هذه النتائج أن الدول في داخل حدودها تستطيع أن تفعل ما تشاء، وهي تستطيع أن تفعل ما تشاء في كل العناصر المكونة للدولة، في الإقليم وفي الشعب وفي السيادة، ففي الإقليم تستطيع أن تستغله على النحو الذي تراه، وبالأساليب التي تقدرها، وفي الشعب بأن تستطيع أن تحدد كيفية التعامل مع هذا الشعب على النحو الذي تراه وبالأساليب التي تقدرها، وفيما يتعلق بالسيادة تستطيع أن تنتقل من النظام الجمهوري إلى النظام الملكي إلى النظام الإمبراطوري مثلما حدث في فرنسا مثلا، تستطيع أن تحدد ما تشاء في نظام الحكم الذي يحكم هذه الوحدة المسماة بالدولة.

وقد ظلت فكرة السيادة والمساواة في السيادة مصاحبة للمجتمع الدولي حتى العقد السابع من القرن العشرين، وعندما نقرأ ميثاق الأمم المتحدة نتبين ارتكازه على فكرة المساواة في السيادة وقيامه على فكرة احترام السيادة بين الدول، وفي عهد عصبة الأمم والذي سبق ميثاق الأمم المتحدة كان يقوم كذلك على أساس فكرة المساواة واحترام سيادة الدول في كل ما تفعل وما تتصرف. إلا أنه قرب نهاية القرن العشرين بدأت فكرة السيادة تهتز قليلا، وبالذات – مثلما سنرى – عندما بدأ الانهيار في المعسكر الاشتراكي وحلول وحدة القطب محل ثنائية القطب على نحو ما سنراه بعد قليل ببعض من التفصيل.

ومن الأهمية أن نشير إلى أن فكرة السيادة عندما بدأت تتراجع كان لها أثر على كثير من الأمور، فلم تعد الدولة حرة في أن تفعل ما تشاء سواء في إقليمها أو في تعاملها مع شعبها. فمثلا وجدنا بعض الأمور التي لا يمكن لجهود دولة واحدة أن تقوم بها، لأنه ظهرت ظواهر كثيرة اقتضت عملاً مشتركًا من جانب أكثر من دولة، فقد ظهرت الأمراض والأوبئة التي تجتاح دول العالم، ففي العام الماضي مثلا عندما ظهرت أنفلونزا الدجاج التي أخذت

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

تنتقل من دولة إلى أخرى، لم يكن من الممكن بالنسبة للصين – بكل مواردها وبكل إمكانياتها – أن تواجه هذه الظاهرة وحدها، فكان لابد من تضامن وتضافر العديد من الجهود الدولية لمواجهة هذه الظاهرة. كذلك، بالنسبة لظاهرة التلوث، فعندما انفجر مفاعل تشير نوبل، فالتلوث لا يحتاج إلى تأشيرة حتى يدخل إلى الدولة المجاورة، فهو لن يطرق الأبواب، وإنما سينتقل بالجو أو بالبحر أو حتى على الأرض انتقالا حثيثا من مكان إلى آخر، ولذلك كان لابد من وجود تضافر دولي حتى نجابه مثل هذه الظواهر، هذا التضافر – ومثلما قالت محكمة العدل الدولية – يقتضي أن تتنازل الدولة إلى حد ما عن سيادتها – فليس معنى ذلك أن تهدر هذه السيادة، وإنما على الأقل تأخذ الإمكانيات التي تعطيها السيادة لهذه الدولة شكلا مختلفا، و لم يعد تحديد سيادة الدولة والقيود الواردة على هذه السيادة من شأنه أن يُنقص من سيادة هذه الدولة، بل أصبح هذا هو الإطار الطبيعي لممارسة السيادة. فلم تعد الدولة حرة في أن تفعل ما تشاء و لم تعد الدولة حرة في أن تتعامل مع شعبها على النحو الذي تراه، وإنما أصبحت هناك بعض القيود وبعض الحدود التي لا تمس جوهر السيادة ولكن في نفس الوقت تمثل الحدود الطبيعية لهذه السيادة، وكان هذا هو أول المستجدات على ساحة المجتمع الدولي.

الأمر الثاني هو تراجع ظاهرة التعددية لكي تحل محلها ظاهرة التفرد، فعلى الرغم أن المجتمع الدولي كان مكونا من العديد من الدول فإن العلاقات بين الدول كانت علاقات جوار، فلم يكونوا يدخلون معا في علاقات دولية مكثفة، إلا أنه عندما ظهرت الأمراض التي ذكرتها مثل التلوث وخلافه، وكان لابد من وجود جهاز دولي يقوم على شأن هذا التعاون وهي ما نسميها المنظمات الدولية. فقد بدأت المنظمات الدولية منذ عهد عصبة الأمم واندلاع الحرب العالمية الأولى وما نجم عنها من ضحايا، وبدأت أسلحة الحرب تتطور تطورا غير مسبوق فبعد أن كانت الحرب بالفرسان، والسيوف، والبنادق التي يبلغ طولها ثلاثة أو أربعة أمتار، ويبلغ أقصى مدى لها ثلاثة أو أربعة أمتار، أصبح هناك مدافع يصل مداها إلى عدة كيلومترات، واخترعت الدبابات والغواصات وتطورت الطائرات الحربية تطورا كاملا، حدث هذا التطور خلال أربع سنوات فقط من ١٩١٤ وحتى ١٩١٨. وبعد أن كان القتال فردا بفرد حيث أرى عدوي وأبارزه، أصبح الجندي يجلس في الخندق ويلقي القنبلة لا يعرف كم ستقتل ولا إلى أين ستذهب! فكان لابد إذن من مواجهة هذه الظاهرة الجديدة بتنظيم دولي يحل فكرة التعاون محل فكرة التعايش، فالتعايش هو مجرد التجاور بأن تكون الدولة بجوار الأخرى، لكن التعاون حركة ديناميكية بين الدول بعضها البعض، فظهر ما يسمى "ظاهرة التنظيم الدولي"، استهلت بمنظمات دولية أقل أهمية ثم بدأت فعليا بعصبة الأمم وتلتها الأمم المتحدة وما بينهما قامت الجامعة العربية، وهكذا تكاثرت ظاهرة التنظيم الدولي في ظل مجتمع دولي يسعى إلى التعاون وليس مجرد التجاور، يسعى إلى التكامل وليس مجرد التعايش.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

والسؤال هو ما الأثر الذي أحدثته ظاهرة التنظيم الدولي؟ فقد أحدثت أثرا في إحلال فكرة التعددية محل فكرة الانفرادية، فلم تعد الدولة وحدها هي التي تحكم مصيرها وقدرها وإنما أمكن أن يسير في محاذاة ذلك ظاهرة التنظيم الدولي التي تحل أحيانا محل مجموعة من الدول في القيام ببعض التصرفات، مثلما نرى الأمم المتحدة وهي تضع المعاهدات وتسن التشريعات الدولية وتصدر القرارات التي تسهر على حل بعض المشكلات الدولية، فمجلس الأمن مثلا يقوم على حماية الأمن والسلم الدولي، ويصدر قرارات في بعض الأحيان تكون ملزمة لكل الدول، إذن، فقد أكدت فكرة التعددية على أن هناك تنظيما دوليا يضم العديد من الدول، ويسيـــِّر مسار العلاقات الدولية في القرن العشرين إلى العقد الأخير منه، فقد حدث أن انهار المعسكر الاشتراكي بانهيار الاتحاد السوفيتي وانقلبت الأمور رأسا على عقب وحلت فكرة الانفرادية أو التفرد محل فكرة التعددية، وبعد أن كانت الأمم المتحدة هي التي تستطيع أن تواجه هذه المشكلات الدولية، وجدنا أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تتصرف، وقد بدأ هذا التيار بالرئيس ريجان مرورا بالرئيس بوش الأب ثم الرئيس كلينتون، والآن نحن نعيش في عصر بوش الابن، وهو عصر المحافظين الجدد والذين رأينا أن توجهاتهم في بداية الولاية الثانية للرئيس بوش تزداد صلابة وتزداد رسوخا، وقد خرجت من إدارته مجموعة ممن يطلق عليهم المعتدلون ليحل محلهم الصقور الذين مازلنا في انتظار ما سيفعلونه.

ويؤكد ذلك ويدعمه التوجه نحو التفرد في تحديد مسار العلاقات الدولية، وتريد أوروبا – في ظل ذلك – أن توجِد نوعا من التوازن في مسار العلاقات الدولية، وأنه قدر المجتمع الدولي ليس منوطا فحسب بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكنها مازالت في إطار صغير تحاول خلق هذا التوازن، وحتى هذه اللحظة لا نستطيع أن نقول أن هناك من يستطيع أن يقوم بدور الـــ counter part للولايات المتحدة الأمريكية.

أما الظاهرة الثالثة فهي ظاهرة الجريمة المنظمة، ويُستخدم هذا التعبير أحيانا استخداما خاطئا، والمقصود بها هو الجريمة التي تتعدى حدود الدولة الواحدة ويكون هدفها اقتصاديا عالميا، والمثل التقليدي للجريمة المنظمة ما تفعله "المافيا"، فالمافيا عبارة عن منظمة إجرامية دولية لها فروع في عدد كبير من الدول حيث بدأت في صقلية في إيطاليا وانتقلت إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثم بدأت تنشئ فروعا في أوروبا سعيا وراء الأهداف الاقتصادية، والمافيا عادة كانت تقتصر على مجالات معينة، فلم تكن تتطرق إلى مجال المخدرات مثلا، ثم وجدناها تطرق كل الميادين، واتسع نفوذها للغاية حتى وصل تأثير نفوذها حتى إلى عالم السياسة، وتَوازى مع ذلك ظاهرة الإرهاب الدولي، فقد أصبحت هذه الظاهرة عالمية، وبات من الصعب أن نلصق الإرهاب بدين معين ولا ببلد معين ولا بشعب معين وإنما هو ظاهرة عالمية في بدئها ومسارها وانتهائها، لأن الإرهاب الدولي عرفته "الماينذرهوف" في ألمانيا وعرفته "الألوية الحمراء" في إيطاليا. وهذه ظواهر بينها وبين بعضها البعض صلة واضحة جدا، "المافيا" أيضا كانت قد بدأت في ممارسة بعض الأعمال الإرهابية، وظهر بعد ذلك أسامة بن لادن وتنظيم "القاعدة" فاتسع الموضوع، إنما لا أستطيع

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

أن أقول إن الإرهاب بدأ بالإسلام ولا بالتشدد الإسلامي، فالإرهاب كان موجودا قبل ذلك ومارس نشاطه في أكثر من دولة وأصبح الإرهاب ظاهرة إجرامية عالمية هو الآخر، وقد وُصفت بعض حركات التحرير بأنها حركات إرهابية مثلما كان شي جيفارا عندما كان ثائرا في أمريكا اللاتينية، ومثلما يفعلون الآن بإلصاق تهمة الإرهاب بالفلسطينيين، ولكن شتان بين أبناء حركات التحرير الوطني والذين سمحت لهم الأمم المتحدة بأن يبحثوا عن تقرير مصيرهم بكافة الوسائل بما فيها استخدام القوة، وبين هؤلاء الذين يمارسون نشاطا إرهابيا، وهذا أمر مستقر في ضمير العالم مهما قالت، ومهما ادعت، ومهما زعمت بعض القوى الدولية التي على رأسها إسرائيل، فهناك فرق بين الإرهاب وبين حركات التحرير الوطني أو المقاومة المسلحة للاحتلال.

عندما انهار الاتحاد السوفييتي أصبحت المسألة لا ضابط لها ولا رابط وأصبح كل شيء مستباحا في الاتحاد السوفييتي بما فيها الترسانة الحربية الخاصة به، ومن ضمن ما أثار الخوف والفزع أن تتسرب بعض عناصر هذه الترسانة إلى دول أخرى أو حتى إلى أيدي بعض الجماعات التي يطلق عليها الجماعات الإرهابية. وإذا لم يكن من المؤكد أن هناك تسربا للأسلحة النووية لهذه الجماعات، فإن هناك شبه تأكيد بأن صورا أخرى من أسلحة الدمار الشامل قد تسربت إلى أيديها سواء كانت أسلحة كيماوية أو أسلحة بيولوجية، وهذا مما يزيد ظاهرة الإرهاب خطورة، وفي ظل هذا كله وجدنا أن العالم يعيش حدثا جديدا وهو ما يعرف بالعولمة، فقد أزالت العولمة كل الحدود المادية بين الشعوب، إلا أنها لم تستطع أن تزيل الحدود الثقافية، وإن تقاربت المسافات، فمن يريد أن يعرف الآن ماذا يحدث في أمريكا فسوف يعرفه في ثانية واحدة، أصبحت التجارة أيسر كثيرا من حيث الإعفاءات الجمركية وإلى آخره، أصبح الانتقال سهلا ميسرا، ومع ذلك، إذا كانت هذه الحدود المادية قد زالت، إلا أن الحدود الثقافية والاجتماعية مازالت قائمة، بل تكرست لأن العولمة صادفت أيضا ما يسمى "بفقه تصادم الحضارات" وهو كيف تختار عدوك، والعدو الذي اختاروه هذه الأيام هو الحضارة الإسلامية في مواجهة الحضارة الغربية، وهناك نظريات كبيرة بدأت عند بعض مفكري الغرب بأن هناك صراعا حتميا بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارة الغربية، وبدأوا يضعوا شواهد معينة لهذا الصراع. إنما، أعتقد إنهم كانوا مبالغين للغاية في إمكانية هذا التصوير لأن الاختلاف موجود منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها وسيظل موجودا إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها. ولكن الفكرة هي كيف يمكن أن نوظف هذا الاختلاف لكي يكون مصدر ثراء للجنس البشري، وليس مصدر صدام فإن حسنت النوايا وخلصت الإرادات نستطيع أن نصل إلى هذا كله.

فإذا انعقد الحوار لا ينبغي أن يفرض أحد على الآخر ثقافته، ولا أن يتصور أحد – مثلما قال مستر بيرلسكوني – إن الحضارة الغربية أعلى من الحضارة الإسلامية، فإذا كنا نريد حوارا حقا فإنه ينبغي أن يكون قائما على الاستماع إلى بعضنا البعض، والبحث عن الخطوط المشتركة، فنستطيع أن نهذب النقاط الخلافية ونعظم النقاط

المشتركة، لكن لا يصح أن نبدأ الحوار بأن يعاير طرف الآخر بأنه الأفضل أو بأن يفرض طرفٌ على الآخر حضارته أو ثقافته دون أن يأخذ من حضارته شيئا أو أن يفرض على الآخر اعتناق قِيَمه، والنتيجة هو أخذ أحد الطرفين من الآخر موقف الدفاع محاولا إثبات أن ثقافته هي الأفضل، ويدخل كلاهما في جدل يضيع معه معنى الحوار.

ولذلك، فالحوار ليس معناه أن أنكر الاختلاف، ولا معناه أن نبدأ تعاملنا بمنطق أن هناك طرفًا أفضل من طرف، وليس معناه وجود شك متبادل بين الطرفين، وتحضرني هنا قصة طريفة عن أحد الفلاسفة الذي كان سائرا في لندن بصحبة تلميذه فقال: "يا لطيف! إنني أكره هذا الرجل كراهية التحريم!" فسأله تلميذه: "ما الخبر يا سيدنا؟ لماذا تكرهه وأنت قد رأيته توا فقط إذن فأنت لا تعرفه!" فرد عليه الفيلسوف:"بالضبط، لأنني لا أعرفه، فإنني أكرهه!" هكذا، يتوجس الناس من بعضهم البعض لأنهم لا يعرفون بعضهم البعض، ولهذا أيضا فإن علينا واجبا هو أن نعرِّف الآخرين من نحن، وأن نعرِّف الآخرين ما لدينا من تراث وما لدينا من ثروة، وحتى هذه اللحظة أقول إننا لم نقم بواجبنا نحو التعريف بالحضارة الإسلامية وبالشريعة الإسلامية وبالوسطية الإسلامية على النحو الذي كان ينبغي أن يفهمه الغرب، إما لأننا متعصبون، وإما لأننا لا نعرف كيف نبيع بضاعتنا، وإما لأننا نجهل أنفسنا فلا نستطيع أن ننقلها إلى الآخر، وكل هذه الأمور تعتبر من المثالب التي ينبغي أن تدخل في إطار النقد الذاتي لأنفسنا تجاه حضارتنا وتجاه ديننا وتجاه شريعتنا.

هذه هي عناصر الأزمة التي مر بها المجتمع العالمي الذي نعيش فيه الآن، والسؤال هنا: ما تأثير هذا كله على حقوق الإنسان؟ في الواقع، أنا لا أريد الدخول في تعداد أكاديمي لحقوق الإنسان وسرد بنودها وأنها عبارة عن حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا أريد الدخول في شرح حقوق الإنسان الطائفية مثل الحقوق المتعلقة بالمرأة وبالطفل، فكلها نقاط تقنية للغاية ودقيقة للغاية ولا تهم سوى المتخصصين، إنما كل ما أريد قوله هو حقوق الإنسان في إطارها العام كقانون وضعي على وجه الخصوص ولا أريد التحدث عنها كعقيدة دينية، فقد قال الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم "ولقد كرمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر"، وهذا هو أكبر دليل على أن حقوق الإنسان وكرامته هي من جوهر الأديان، وإذا قرأنا في التوراة وفي الإنجيل فسنجد ما يدعم هذه الفكرة، إلا أنني أريد التحدث عن حقوق الإنسان بمعناها الوضعي، بالمعنى الذي وضعته الشرائع الإنسانية، وأول اهتمام بحقوق الإنسان جاء في ميثاق الأمم المتحدة، وكان رد فعل لما حدث في الحرب العالمية الثانية من فظائع، وأن أحد الأسباب التي أدت إلى الحرب هو إهدار حقوق الإنسان وكرامته وحريته الأساسية. لذلك حرص ميثاق الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانهيار دول المحور التي كانت كلها أنظمة عنصرية إلى أن يؤكد على أن حقوق الإنسان هي إحدى الفلسفات الأساسية التي يقوم عليها بناء الأمم المتحدة، وأن احترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية هو أحد الأهداف الرئيسية التي تهدف إليها الأمم المتحدة.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

وبعد ذلك، بدأت الأمم المتحدة تمد أصابعها لكيفية تعامل الدول مع شعوبها، فلم تعد مسائل حقوق الإنسان مسائل داخلية خاصة بالدول، وإنما أصبحت مسائل تتعلق بالمجتمع الدولي ذاته، ومن ثم سمحت الأمم المتحدة لنفسها أن تتدخل فيها وأن تفرض في شأنها قواعد معينة، وتأكد ذلك بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨، تلتها اتفاقية حظر إبادة الجنس البشري، وفي أوائل الخمسينيات وجدنا أنهم يعدون للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم وجدنا أنهم يعدون لإعلان جنيف عن حقوق الطفل، ثم اتفاقية حقوق الطفل، وقبلها اتفاقية استبعاد كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات متعلقة بحقوق العمال، إذن وجدنا على المستوى العالمي ترسانة من الاتفاقيات الدولية التي تسعى لاحترام حقوق الإنسان، سواء على المستوى العام أو على المستوى الفئوي المتعلق بطوائف معينة من البشر مثل الأطفال أو المرأة أو العمال. وحتى على المستوى الإقليمي، وجدنا أن مجلس أوروبا ينشئ محكمة اسمها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تابعة لهذا المجلس لتنظر في الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما أصدرت أفريقيا الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، ويقوم العالم العربي بالإعداد للمشروع العربي لحقوق الإنسان الذي لم يدخل بعد حيز التنفيذ، وجدنا أيضا بعض الدول تنشئ مجالس وزارات لحقوق الإنسان، وبعض الدول الأخرى تنشئ مجالس لحقوق الإنسان مثل مصر والمغرب، إذن، فقد انتشر الوعي العالمي لحقوق الإنسان انتشارا كبيرا وهناك إجماع منعقد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحريته الأساسية، وهنا نتساءل ما هي حقوق الإنسان؟ وما الحق الواجب احترامه؟ وما المدى الذي نحترم فيه حقوق الإنسان؟ وهنا تختلف الأمور اختلافا كبيرا، على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي. فعلى المستوى الداخلي، نجد أن بعض الدول تنتهك حقوق الإنسان الأساسية انتهاكا منظما وتزعم أنها تحترم حقوق الإنسان فالكلام ليس عليه ضرائب! وهناك بعض الدول تمنح الإنسان حقوقا إلى حدود معينة تختلف عما تمنحه الدول الأخرى لرعاياها.

إذن، فإذا كان الإجماع انعقد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، والدساتير كلها تنص على هذا، مثل الحق في المساواة وعدم التفرقة بين المواطنين بسبب اللغة أو الجنس أو الدين إلى آخره، وأن الأصل في الإنسان هو البراءة وأشياء أخرى كثيرة تصب كلها في مسار حقوق الإنسان، إلا أن الواقع العملي به تفاوت كبير في درجة الاحترام وكمية الاحترام ومدى الاحترام. وعلى المستوى الدولي الموضوع أخطر، وهو الناتج عن أزمة المجتمع الدولي التي تحدثنا عنها، إذ تستخدم حقوق الإنسان استخداما سياسيا، فتعلن دولة مثل أمريكا أنه في دارفور تنـــتهك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبالتالي يجب أن تعاقب السودان، ولا مانع من أن تعاقب أمريكا السودان، ولكن على أن يعاقَب كل من انتهك حقوق الإنسان في أماكن أخرى، ولكن أن ترفع أمريكا شعار حقوق الإنسان وتدعو بكلمة ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب، أو تستخدم حقوق الإنسان مثل قميص عثمان فنقول إن السودان وليبيا ومصر وغيرهم ينتهكون حقوق الإنسان، ثم تأتي عند إسرائيل ونتوقف عن الحديث فهذا

كلام لا يصح! وهذه تعتبر معايير مزدوجة ليس من المقبول التسليم بها، وإذا كانوا يريدون احترام حقوق الإنسان ومعاقبة من ينتهكها فهذا حسن، إنما أن تطبق على بعض الدول العقوبات والحصار وغيرها والويل والثبور وعظائم الأمور إذا فعلت هذه الدولة أو تلك ما هو ضد حقوق الإنسان، ثم يقفون أمام دولة أخرى قد يتجاوز سلوكها كل الحدود المقبولة لانتهاك حقوق الإنسان ويتم التجاهل لمواقفها، والأكثر من ذلك أن توصف بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط!! فهذا لا يصح، وقد أدى ذلك إلى أن بدأ العالم يتشكك في القصد الحقيقي من رفع لواء احترام حقوق الإنسان، وبدا كما لو كان أنه وسيلة للضغوط السياسية والاقتصادية على الآخرين وأنه وسيلة للعقوبة، وهذا يؤثر بالقطع على مصداقية احترام حقوق الإنسان المتفق عليها، وهذه إحدى آثار الأزمة الحقيقية التي تعيش فيها قضية حقوق الإنسان في عالم هو بذاته يمر بأزمة.

أيضا من ضمن الأزمات التي يمر بها مفهوم حقوق الإنسان اختلاف حقوق الإنسان من مكان إلى آخر، فمثلا حق الإنسان في تكوين أسرة، ونحن الشرقيين نعي أن ذلك يعني أن رجلا يتزوج بامرأة وينجبان أطفالا، فهذا هو الوضع الطبيعي الذي نتصوره جميعا، إلا أنه وفي بعض الدول يتخطى حق تكوين الأسرة المألوف إلى زواج المثليين، رجل يتزوج رجلا أو امرأة تتزوج امرأة ويقيمون حفل زفاف ويذهبون إلى البلدية ويتبادلون الدبل، وبعض الدول تمد قضية الحرية في تكوين أسرة على زواج المثليين، وبعض الدول الأخرى تتغاضى دون الإفصاح بشكل رسمي، وبعض الدول الأخرى تحارب هذا الأمر، إذن، فمن الممكن أن يكون لدى كل مجتمع تصور معين لنفس الموضوع، فإذا كان هناك مجتمع يسمح بزواج المثليين فهو حر، لكن ليس من المسموح لهذا المجتمع أن يدين غيره لأنه يحظر زواج المثليين، لأن فكرة تكوين الأسرة ملتصقة التصاقا وثيقا بالخلفيات الثقافية والخلفيات الحضارية لكل مجتمع، فلا يصح أن يقال إن مصر مثلا دولة متخلفة لأنها لا تسمح بزواج المثليين، فإذا كانت السويد أو إنجلترا تسمح بذلك فنحن لا ندينكم على ذلك، لكم دينكم ولنا دين، وقد حضرت مؤخرا مؤتمرا هاجم أحد المشاركين فيه مصر وأنها متخلفة لأنها لا تسمح على أرضها بمثل هذه الممارسات، وبالطبع فإن هذا لا يصح، وليس حتى من قبيل المنهج العلمي، لأنه على الرغم من الحديث عن حقوق الإنسان فإن هناك بعض الحقوق الملتصقة – كما قلت – التصاقا وثيقا بالخلفية الحضارية والثقافية والدينية لأن الدين هو عنصر من العناصر المكونة لثقافات الشعوب، فهذا أيضا أثر من آثار الأزمة التي تمر بحقوق الإنسان.

دعونا نتفق على أنه لابد من احترام حقوق الإنسان، وأن حرياته الأساسية من الأمور المقدسة، وأن هناك طائفة معينة من الحقوق التي لا نقبل التسامح في انتهاكها إطلاقا، ولكن هناك حقوقا أخرى إذا لم يستطع مجتمع ما أن يستجيب لها فلا يصح أن نتهمه بالتقصير في واجبه لأن هناك بعض الحقوق تحتاج إلى موارد مالية وموارد مادية قد لا تتوفر، فمثلا حق المساواة بين الناس يتم بإصدار قانون يكفل هذه المساواة ودون أن تكلف مليما، إنما حق

التعليم وحق الرعاية الصحية وحق إيجاد فرصة عمل... كل هذه الحقوق تعتبر من الحقوق الاجتماعية التي تقتضي موارد معينة، إن قصرت موارد الدولة عن إمكانية سدادها على الوجه الكافي مثلما ضربت مثلا بأنه لا يمكن عندما نراجع مدى استجابة دولة مثل السويد بكل مواردها أو دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بكل مواردها في تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعبها أن نقارنها بدولة مثل موزمبيق أو دولة مثل الصومال، ولا نستطيع أن نقول إن في أمريكا يشغل الفصول خمسة عشر طالبًا ومدرسوها على مستوى عالٍ، ولا يعطون أي دروس خصوصية فهي بالتالي تحترم حقوق الإنسان، أما موزمبيق أو مصر فيشغل فصول مدارسها ستون طالبًا إذن فهذا انتهاك لحقوق الإنسان!! فبالطبع هذا لا يصح، لأنه مطلوب موارد معينة قد لا تتوافر، ومن يريدنا أن نكمل حقوق الإنسان في هذا الجزئيات فعليه أن يمدنا بالمساعدات المادية ليعيننا على تحقيق ذلك. وبالفعل، توجد بعض حقوق الإنسان التي تقتضي تدخل المجتمع الدولي لكفالة هذه الحقوق لدى الدول الفقيرة، وفي الثمانينيات كان يوجد ما يسمى القانون الدولي للتنمية والذي كان يجعل للشعوب الفقيرة حق معلوم في موارد المجتمع الدولي.

إذن، كل هذه الأمور ينبغي أن تكون نُصب الأعين والأذهان عند الحديث عن حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان أمر لازم وأمر ضروري، ولا يمكن لمجتمع منظم ولا يمكن لدولة من دول القانون أن تنهض بدون أن يكون هناك احترام كامل لحقوق الإنسان، إنما حقوق الإنسان نبع ونبت ثقافي لكل مجتمع، وهناك مجموعة من الحقوق لابد أن ننظر فيها إلى الخلفية السياسية وليست مجرد فكرة مجردة عن الظروف التي تسود في كل مجتمع.

والآن نفتح باب الحوار لكي نُزيد من إثراء الندوة بأفكاركم واستفساراتكم.

حامد حسن السقا:

لقد كرر الدكتور سعيد الدقاق كلمة الإرهاب أربع عشرة مرة، وقد كنت هادئا، ففارت دمائي لأن هذه الكلمة تصف الفلسطيني الذي يمسك بحجارة مواجها دبابة إسرائيلية، والسؤال هو هل هذا إرهاب؟ والعراقي الذي يُذبح هل يعد إرهابيا؟ والأمريكي الذي يحتل العراق أليس إرهابيا؟ والإسرائيلي الذي يحتل فلسطين ألا يعتبر إرهابيا. ليت الدكتور سعيد الدقاق يشرح لي ما هو الإرهاب فربما أكتب عنه زجلا في إحدى الجرائد.

محمد السعيد الدقاق:

إذا كان دمك فائرا لقيراط واحد، فدمي أنا ولنفس الموضوع فائر أربعة وعشرين قيراطا! وذلك من وصف الفلسطينيين بأنهم إرهابيون، ووصف المقاومة العراقية بأنها إرهاب، لأنه سيشهد التاريخ أن الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت في فلسطين هي جرائم سيَندى لها ضمير البشرية بعد ذلك وعما قريب، ولأن هذا الأمر بدأ يقض حتى الإسرائيليين أنفسهم، لأنه لا يمكن أن يستمر هذا الوضع على ما هو عليه. وهناك فارق واضح بين حركات التحرر

الوطني التي نضرب بها المثل بفلسطين، وبين الإرهاب، هما لا يشتركان إلا في ظاهرة العنف ولكن التحرر الوطني عنف مشروع والإرهاب عنف غير مشروع.

سعيد حسن:

وقع في أيدينا الآن قانون معاداة السامية الأمريكي، فهل هذا القانون ينطبق داخل المجتمع الأمريكي فقط أم في كل دول العالم؟ وتم رفع الدعاوى القضائية على الأساتذة إبراهيم نافع وعادل حمودة والدكتورة نادية تكلا.

محمد السعيد الدقاق:

بالنسبة لقانون معاداة السامية أقول إن السامية ليست مقصورة على اليهود فقط، فنحن أيضا ساميون واليهود أولاد عمومتنا، والأخطر من هذا أن مجرد نقد إسرائيل أصبح معاداة للسامية، ونحن لسنا ضد اليهود ولن نكون مسلمين إلا إذا آمنا بموسى ورب موسى وديانة موسى، فنحن نعترف باليهود كدين سماوي وأحد الأديان السماوية الثلاثة، ولا يكتمل إسلامنا إلا بشرائع من قبلنا التوراة والإنجيل. إذن، فليست القضية هنا، وإنما القضية في هذا القانون أنه يجعل كل نقد لإسرائيل من قبيل معاداة للسامية، وأنه ليس من قبيل المنهج العلمي أن نقصر معاداة السامية على اليهود، فإذا فتحنا أي تليفزيون غربي وبالذات التليفزيون الإيطالي تجد هجوما صريحا أو مستترا وسخرية صريحة أو مستترة ضد الإسلام. فإذا كنا نتحدث عن معاداة السامية على أنها أي هجوم على أي دين سماوي فأهلا وسهلا بها، يستوي في ذلك أن يكون يهوديا أو مسيحيا أو مسلما، أما عندما نقصر ذلك على طائفة بعينها أو على دين بعينه فهذه طريقة مغرضة، ونحن ندين أي هجوم على الديانة اليهودية لأنه من قبيل العنصرية مهاجمة اليهود كيهود، ولكن من حقنا تماما أن ننـــتقد وبشدة السياسة الإسرائيلية وبالذات في تعاملها مع الشعب الفلسطيني ولا أعتبر ذلك معاداة السامية، بل أعتبر أن من ينكر علينا هذا الحق هو معاداة للسامية بالنسبة لنا.

سعيد حسن:

هل ينطبق هذا القانون داخل الولايات المتحدة الأمريكية أم خارجها؟

محمد السعيد الدقاق:

هذه قضية أمريكية وليست قضية دولية.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

سعيد حسن:

هناك سؤال بصفتكم من رجال القانون الكبار، حيث يطالب الشعب المصري الآن بإعادة النظر في هذه المحاكمات العسكرية ويطالب بإعادة فتح هذه الملفات ثانية أمام المحاكم العادية للقضاء الطبيعي، وهو قانون الأحكام العسكرية الجائر رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الذي نسخه دستور سنة ١٩٧١ وقانون الطوارئ، والسؤال هو متى يكون لهذه الأحكام العسكرية درجات الاستئناف والنقض والإبرام تنفيذا لمبادئ حقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ الخاص بهيئة الأمم المتحدة وكل المعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر، فهناك ٢٨ حالة إعدام تم تنفيذها وهناك حالات غياب، وهناك ٣٥ حالة مؤبد، و٢٠٠ حالة أحكام أخرى.

محمد السعيد الدقاق:

طالما أن الإحصائيات الرسمية الدقيقة ليست أمامي فلا أستطيع أن أحكم على مدى دقة هذا الكلام، لكنني أريد أن أقول إنه ليس هناك في مصر ابتداء من رئيس الدولة ومرورا بكافة المواطنين وانتهاء بأصغر مواطن من لا يريد إنهاء حالة الطوارئ، فمن الذي يحب أن يعيش في حالة طوارئ، ومن الذي يحب أن يعيش في ظل ظروف استثنائية، ومن الذي يحب أن يعيش في ظل قوانين استثنائية، لا أخال أن أحدا من العقلاء يحب أن تستمر هذه الحالة إلى ما لا نهاية، إنما يجب توضيح أن حالة الطوارئ شيء وقانون الطوارئ شيء آخر، فلا توجد دولة ليس بها قانون طوارئ - وهذا الكلام على مسئوليتي – بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية والذي يحتوي قانون الطوارئ فيها على مواد أشد من قانون الطوارئ المصري، كذلك المادة (١٠) من الدستور الفرنسي وهي التي تقابل المادة (٧٤) عندنا. إذن، فقانون الطوارئ موجود في كل الدول حتى يجابه الظروف الاستثنائية التي قد تطرأ على أي دولة من الدول، ففرنسا نفسها سنة ١٩٦٨ – وهو الذي جعل فرنسا تضيف هذا البند إلى دستورها- حدث بها حالة من حالات الفوران الشعبي المعروفة بثورة الطلاب المعروفة. لذلك، فقانون الطوارئ شيء وحالة الطوارئ شيء آخر، وكل كلامنا منصب على حالة الطوارئ، تقول الحكومة إنها لا تطبق القواعد المتعلقة بقانون الطوارئ إلا على قطاعين هما تجار المخدرات وحالات الإرهاب وكلاهما نتفهمه، لكن لا نقبل أن يمتد لغير هؤلاء، وهذا هو ما رفعه المجلس القومي لحقوق الإنسان لسيادة الرئيس أخيرا ونُشر في جريدة الأهرام، حيث قال له إن التقرير الذي أصدره المجلس القومي لحقوق الإنسان يتضمن عدم التوسع في تطبيق حالات أو تصفية الحالات التي حصلت على أحكام براءة ومع هذا يطبق عليها قانون الطوارئ. ونحن نعرف الظروف السياسية حولنا جميعا، وما حدث في طابا أخيرا يجعلنا نضع الكثير من الأمور في اعتبارنا، إلا أننا جميعا نتمنى أن نغمض عينا ونفتحها لنجد أن حالة الطوارئ انتهت.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

أما فيما يخص قانون الأحكام العسكرية، فأرجو ألا يأخذنا الحماس – وذلك ليس دفاعا عن قانون الأحكام العسكرية – وإنما حتى لا ننـــزلق إلى هتافات حماسية، فأنا أظن أنه ليس هناك من هو أحرص على حقوق الإنسان ممن هو مثلي، باعتباري أستاذ قانون من ناحية وعضو في المجلس القومي لحقوق الإنسان من ناحية أخرى، إنما تقتضي الموضوعية ألا نلقي الأمور على عواهنها ونهتف فهذا ليس مجالا للهتاف، وأقول إن الضابط الذي يحمل على كتفه نسرا ونجمتين أليس خريجا لكلية الحقوق؟ وأتمنى أن تقرأوا قانون الأحكام العسكرية وانظروا إلى الضمانات الموجودة فيه قبل أن نقول كلاما ليس موضوعيا ولا علميا.

عبد الفتاح متولي:

سأبدأ من حيث ذكرت حضرتك الآية الكريمة "ولقد كرمنا بني آدم"، ونحن بدلا من أن نتلقى إصلاحا من الخارج نريد إصلاح بيتنا أولا، فعندما أطلب الحقيقة من أحد أعضاء مجلس الشعب فيرد علي قائلا إنه لا يستطيع الرد وإلا أقعدوه في منـــزله!! فقلت له إن لدي ثلاثة حلول لمشكلة بطالة ملايين الشباب والتي أعتبرها مسألة شائكة وقضية أمن قومي، فرد متسائلا عن ماهية هذه الحلول بغية عرضها على أعضاء مجلس الشعب الذين يجرون وقت الانتخاب ملاحقين ناخبيهم، وبعد انتخابهم أعضاء في المجلس لا ينتظمون في حضور الجلسات، أو يحضرون الجلسة وينامون تحت قبة البرلمان وتؤخذ الموافقة ويغلق باب النقاش في موضوع أو قانون من أصوات خمسين نائب فقط هم الحضور! والحل وبدون حماس هو إذا كانت الحكومة تعرف من الذي سرق المليارات من الشعب الكادح وهرب بها خارج البلاد فهذه مصيبة وإذا كانت لا تعرف فالمصيبة أكبر! لكن في الواقع، يؤخذ القانون من القاعدة وليس من القمة على الرغم من أن القرآن الكريم أبو الدساتير.

كذلك أحب أن أعرف، هل نحن في نظام جمهوري أم ملكي؟ لقد انتهى العهد البائد، اليوم أرى من لديه ٢٣ مليارًا كونها في عشرين عاما وأسمع أن هذا رزقه؟! وهناك أكثر من حالة شبيهة لهذه الحالة، فمن أتى هؤلاء بهذه الأموال الطائلة؟ إذن، فنحن نريد أن نقبض على اللصوص في الداخل والخارج، وفي الداخل أخطر. وقد قال سيادة الرئيس إن مصر ليست عزبة كل من أتاها سرقها وهرب.

كذلك، إذا كنا نشتكي من الزيادة السكانية التي تجاوزت السبعين مليون نسمة، فأنا أقول إن هذا العدد قد يكون نعمة وليس نقمة إذا أحسننا توجيهه، ومولنا الشباب وساعدناهم على القيام بمشاريع صغيرة أو كبيرة.

أيضا، هل من العدل أن كل ضابط يحمل رتبة يُسخِّر لخدمته وخدمة أسرته خمسة أو ستة عساكر من الأرياف ويمعن في إذلالهم وكأنهم عبيد؟ لابد وأن يتغير كل ذلك.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

محمد السعيد الدقاق:

أولا بخصوص من نراهم نائمين في جلسات المجلس، هذه ظاهرة مقيتة وعار على جبين كل منا. لكن، السؤال من الذي أتى بهؤلاء إلى المجلس؟

عبد الفتاح متولي:

جاءوا بالتزييف والتزوير!!

محمد السعيد الدقاق:

حتى لو كان هذا صحيحا، فكم واحد من الموجودين في هذه القاعة مثلا سجل أصلا في الجداول الانتخابية خصوصا أنها الآن مفتوحة للتسجيل؟ وكم واحد ممن سُجِّلت أسماؤهم في الجداول الانتخابية ذهب ليدلي بصوته فعلا؟

عبد الفتاح متولي:

ذهبنا ومنعونا من الإدلاء بأصواتنا!

محمد السعيد الدقاق:

سيمنعك مرة ومرتين، لكنك كمواطن صالح تريد أن تؤدي واجبك الانتخابي فإن من حقك الإدلاء بصوتك، وقد تكون لدى بعض القلة أوامر بمنعك، لكن إصرارك سيجعلك تحصل على حقك، فالمسألة ليست جلدا للذات ولا أن نظل ماكثين في بيوتنا لننـــتقد كل شيء طوال الوقت.

وأود أن أقول إن حقوق الإنسان ليست حقوقا فقط ولكنها التزام وثقافة لابد وأن تنتشر بين أفراد الشعب، فمثلا إذا كنت أنا موظفا وجاءني مواطن بطلب فرددت قائلا : "فوت علينا بكرة" فأنا بهذه الطريقة أهدر حقه. إذن، فنحن في قارب واحد جميعا، ولدينا ثقافة متأصلة من جلد الذات وأن القرار يجب أن يأتي من أعلى وأن نصعد المشكلات دون أن نتصور كيف نحلها، ولو كان هذا ما تريدونه فسنظل كما نحن وسنظل نعيش في مشاكلنا، والموضوع ليس حكومة منفردة بل حكومة ومواطن، فلو تعاوننا وقمنا بواجبنا كاملا فلنا الحق وقتها أن نطالب بكل حقوقنا ونحارب في سبيل الحصول عليها.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

سعد مهلل محمد (مدرس اللغة العربية ومشرف النشاط الثقافي بمدرسة الرمل الثانوية بنين وعضو جمعية أصدقاء المكتبة):

إذا تحدثنا عن موضوع صراع الحضارات وتركنا موضوع حقوق الإنسان جانبا، ففي معرض كلام حضرتك نستطيع أن نستنبط أن هناك خللا في قناة معينة من قنوات الاتصال مع العالم الغربي تجاه ما يحدث الآن من صراع في الحضارات، وسؤالي هو هل توجد قناة من قنوات الاتصال بالعالم الغربي بها خلل أو بها سدد إن صح التعبير؟ وهل هذه القناة تلقي بالتبعة على إعلامنا الذي لا يعرف كيف يوصل أفكارا معينة؟ هل هذا الخلل معناه إنه لا توجد تربة صالحة مثل عدم توفير المناخ الديني الحر وبالتالي نحن لا نعرف كيف نوصل الفكر الديني على سبيل المثال لهؤلاء. أين الخلل في توصيلنا للعالم الغربي فكرنا أو معتقداتنا وهل هناك قصور في السلوكيات العامة؟ هل هذا خلل في أن تزداد موجة التشدد؟ ونحن نتقدم إلى الوراء فما الحل وأين يوجد الخلل؟ هل هو خلل إعلامي أم خلل تعليمي؟

محمد السعيد الدقاق:

لا شك أن التيار الغالب في العالم الإسلامي هو التيار المعتدل، إنما العالم الغربي لا يرى إلا أولئك المتشددين الذين بدأوا يهاجرون إلى العالم الغربي وبالطبع هؤلاء الذين يهاجرون ويتركون وطنهم لديهم بالتأكيد مشكلات وإلا ما هاجروا، مثلما كنا نرى قديما اليونانيين والإيطاليين الذين كانوا يأتون إلى مصر ويشتغلون بكل الأعمال حتى السرقة! إذن فهؤلاء المهاجرون إلى العالم الغربي يكونون على قدر متواضع من التعليم ويشتغلون في وظائف متدنية، وبالتالي يقدمون صورة غير صحيحة عن الإسلام.

كذلك، فقد فهم هؤلاء الدين بشكلياته وليس بجوهره، وسأضرب مثلا بحادثة حدثت لي أنا شخصيا، ففي إحدى المرات كنت ألقي محاضرة في الكلية، ثم دخل أحد الطلبة من أبنائي متأخرا وكان مرتديا جلبابا وقد أطلق لحيته، فاشتبك الجلباب بمسمار بارز من مقاعد المدرج فتمزق الجلباب، فقلت له إنه عندما يأتي للمحاضرة يرتدى زيا عمليا والجلباب مكانه البيت، فرد علي قائلا:" بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، إنك قد أعبت على اللباس الذي كان يلبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن ما تلبسونه هو بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار!!" فسألته عن سبب حضوره متأخرا فرد قائلا إن الترام الذي كان يركبه تعطل في الطريق، فأبديت دهشتي من ركوبه الترام فرد مستفسرا : "وماذا نركب إذن؟" فقلت له: "هذه بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار! وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينتـــقل بناقة فكيف تركب أنت الترام؟!!" ثم ذكرت له البيت الذي قرضه المتنبي:

أغاية الدين أن تحفوا شواربكم يا أمة ضحكت من هزلها الأمم

ففي أيام المتنبي، تناقش البعض نقاشا عنيفا للغاية وصل لدرجة أنهم كادوا أن يتقاتلوا حول هل يا ترى من الدين إطلاق الشارب واللحية أم إطلاق أحدهما وحلق الآخر؟! فتأثر المتنبي بهذا السلوك وقرض البيت السابق متسائلا إذا ما كانت هذه هي المشكلة التي تستحق أن نضيع في مناقشتها الوقت! فالدين أكبر من هذا، فالدين غير هذا وفوق هذا وأوسع من هذا، لكن المشكلة من الذي يقنع بالدين الصحيح وبأي لغة للمنطق وللعقل نستطيع أن نصل برسالة الدين الحقيقية؟

وأنا أقول لكم إن الدين غالب على أمره، لكن المهم أن نستطيع التحدث فيه ونعرف مفاتيح هذا الحديث، وليس كل واحد ممن نشاهده – بما فيهم خطباء المساجد – أهل لذلك، فمثلا كنت بالأمس أشترك في تشييع جنازة أخ لصديق لي في المنارة، ففوجئت بالشيخ الذي يصلي بنا عليه يخطب فينا راويا ما سيحدث له ما سيفعله به الثعبان الأقرع! لدرجة أن هتف الحاضرون "لا حول ولا قوة إلا بالله" داعين الشيخ إلى أن يسرع لإنهاء خطبته، فقد كان هذا غير معقول. في مرة أخرى، عندما كنت يوما أصلي الجمعة، فسمعت خطيب المسجد يحكي عن شيطانين أحدهما سمين والآخر نحيف! فسأل الشيطان النحيف الآخر السمين عن سر سمنته فأجابه بأن صاحبه الإنسي لا يقول "بسم الله" قبل أن يأكل !! وقد كان يكفي هذا الخطيب أن يقول إن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقول: "إذا بدأتم الطعام فسموا بالله" بدلا من هذه الحكايات الغيبية، لكنها آفتنا إننا قد أخذنا من الدين مظاهره وغايتنا هو أن أخذنا منه الشكليات، وليتها شكليات صحيحة إنما هي إسرائيليات أدخلت إلى الدين ما ليس منه.

وانظروا إلى جوهر الدين، ينصحنا الرسول عليه الصلاة والسلام بأن نعرض على العقل ما لا نجد له سندا في القرآن ولا في السُّنة، "فما وافقه فخذوه، فإن ما وافق العقل فهو من الدين"، هذا هو المنطق وهذه هي البساطة، وأعتقد أنك لو قلت هذا الكلام لأي شخص أيا كانت ديانته، فسيتفق معك أن هذا حديثًا يجعل أمور الحياة تسير بسهولة ويسر، وليس أن نقصر الحديث عن مدى طول الجلباب وتربية اللحية أو الشارب أو كليهما ... إلخ. وقد قال الرسول عليه الصلاة والسلام "الدين هو الفطرة فما وافقها فخذوه" وذلك يشمل الإسلام ويشمل كذلك ما قبله من الشرائع، فإذا كان شرع من قبلنا لا يناقض نصا صريحا من القرآن، فهو من الشريعة الإسلامية.

يسري حافظ (مهندس وعضو جمعية أصدقاء المكتبة):

تحدثت عن حق المساواة وأنه غير مكلف وليس مطلوبا له أية موارد مادية، ولكنه لا يطبق في مصر، وخير دليل على ذلك وضع الإشارات الخاصة بأعضاء الهيئة القضائية والشرطة على لوحات أرقام المرور التي توضع على السيارات، والسؤال لماذا؟

محمد السعيد الدقاق:

سأذكر لك ما هو أكثر من ذلك، وهو أن هناك بعض من يتعمد أن يخالف المرور حتى يأتي عسكري المرور لسحب الرخصة فيقول له صاحب السيارة "اجري بعيد!!"، وأنا من أشد أنصار أن تُزال كل هذه المظاهر الفئوية. وسأروي لكم موقفا حدث أمامي، فقد كنت في دبي، وكنت راكبا سيارة بصحبة مدير أكاديمية الشرطة في دبي وهو من كبار القوم ومن المنسبين، وكنا عائدين من أبي ظبي في طريقنا إلى دبي في الواحدة والنصف بعد منتصف الليل وفي سيارة تابعة لأكاديمية الشرطة، وعلى مدخل دبي أضاءت الإشارة باللون الأحمر فأوقف السيارة، فاندهشت وسألته عن السبب فأجابني قانعا بأنه لو لم يسلك هذا المسلك لما استطاع معاقبة من يخالفه، فهذه ثقافة وتعود، مثلما حدث لدينا مثلا من وضع حزام الأمن فقد تعودنا على وضعه، وأنا من على هذا المنبر أطالب كل المسئولين أن يزيلوا أي فوارق احتراما لقواعد المرور.

هدى فرج (صحفية في مجلة المصور التابعة لمؤسسة دار الهلال):

أرى أن كل دولة عضو في الأمم المتحدة متنازلة عن كامل سيادتها، فما رأيك لو أن الدول العربية والإسلامية أعلنت إنه إذا لم تُحل قضية من قضاياها الموجودة في الأمم المتحدة فسوف تنسحب كلها بشكل جماعي من عضوية الأمم المتحدة للضغط فربما يؤثر هذا الموقف. وأتساءل لماذا هذا الخضوع والاجتماعات التي لا فائدة منها وفي النهاية تخرج الولايات المتحدة الأمريكية بالفيتو؟

كذلك، ما هي الفوائد التي تعود على مصر والعالم العربي من الدخول إلى الأمم المتحدة حتى الآن مع العلم أن كل القرارات في اتجاه واحد هو اتجاه مصلحة إسرائيل. فأين هي حقوق الإنسان من الأمم المتحدة التي كان من المفترض لها الإتيان بحقوق الإنسان وهناك سقوط غريب وخضوع غريب من كل الدول بلا استثناء حيث تقتصر المسألة فقط على مجرد التعبير عن الرأي دون أن يحرك أحد ساكنا أو يتم اتخاذ قرار.

محمد السعيد الدقاق:

في سنوات الستينيات، كان من يحضر مؤتمرا تحضره إسرائيل تُقطع رقبته! أي كتاب كان يتكلم عن إسرائيل كان من الممنوع قراءته أو كان يعتبر جاسوسا، فكانت النتيجة أننا لم نعرف من نواجه، وتركنا الساحة خالية تماما لإسرائيل لتفعل ما تشاء وتكتسب كل التعاطف الدولي ، فالقضية ليست أن ننسحب على الرغم من أن هذه كانت هي الثقافة السائدة في سنوات الستينيات، ولكن هذا ليس منطق علمي، ففي الوقت الذي منعنا فيه كل شيء منهم أو عنهم، كانوا هم ولايزالون يقرأون كل حرف نكتبه أو يُكتب عنا سواء كان غثا أو ثمينا، ولذلك، ففكرة انسحابنا من الأمم المتحدة ستُعد مصيبة لأن هذا معناه أن نترك الساحة خالية تماما يفعلون فيها ما يشاءون.

وأود أن أوضح أن العبء الأمريكي ليس قصرا على العرب فقط، ألا ترون ما يفعلونه مع أوروبا؟ ألا ترون تراجع الدولار أمام اليورو؟ إلا أنهم يودون كسر أنف أوروبا بأي طريقة لأن الرجل المقيم في البيت الأبيض لا يعجبه المقيم في البيت الأسود! وهذه هي المشكلة، إنما في نهاية الأمر، لا يمكن أن يكون الحل أن ننسحب ولا أن ننعزل، فقد انعزلنا كثيرا فتركنا الحبل على الغارب لغيرنا يصول ويجول فكانت النتيجة هي ما أصبحنا عليه الآن.

ماجدة عبد الراضي (أمينة للمرأة في جمعية وشاعرة):

عندي مداخلتان، الأولى هي أنه بوصف حضرتك أمين الحزب الوطني بمحافظة الإسكندرية، فأنا آمل في القضاء على السلبيات في الانتخابات القادمة وأن تكون نزيهة للغاية لأنه قد أصابنا الضرر في الانتخابات الماضية.

المداخلة الثانية بخصوص حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، أرجو أن يتم عمل بحث شامل في المحاكم لإيجاد حلول فورية لأن كم القضايا المتراكم في المحاكم رهيب، خصوصا القضايا الخاصة بممارسة العنف ضد المرأة.

محمد السعيد الدقاق:

أثرت حضرتك قضية من أهم القضايا وهي العدالة البطيئة، وأحد سبل إصلاح المجتمع العدالة الناجزة، فعندنا أكثر من ٥٢ مليون قضية أمام المحاكم وعدد القضاة حوالي عشرة آلاف قاضٍ وهذا ليس معقولا، فلابد من فكر جديد لكي نجابه هذه القضية لأنها من أخطر ما يمكن، فهي تؤثر على حياتنا اليومية، هذا بالإضافة إلى الأحكام التي يحصل عليها المواطن ولا يستطيع تنفيذها وهذه قضية أخرى، فإصلاح مرفق العدالة هي من أولى الأولويات التي ينبغي للمجتمع كله أن يجابهها.

ثم، بخصوص الانتخابات، فأنا أريد أن أستكمل حديثي الذي بدأته اليوم في هذا الصدد وأقول إنهم قد يمنعون مائة أو مائتين أو ثلاثمائة من التصويت، لكن كيف سيمنعون خمسة وعشرين ألفا من المواطنين المقيدين بالجداول الانتخابية؟ بالطبع لن يستطيع أحد أن يمنعهم على الإطلاق، ولن تجد بعد ذلك النائب الذي ينام تحت قبة البرلمان لأنك كمواطن ستحسن اختيار من يمثلك في المجلس. ألم تروا الانتخابات الهندية والمواطنين الذين تخطت أعمارهم الثمانين والتسعين وأهلكهم الفقر فلا تكاد تستر أجسامهم إلا قطع بسيطة من الملابس يقفون للتصويت، فالحق الانتخابي لديهم مقدس. وعلى التسليم الجدلي إن هناك انتخابات مزورة، فالمسئول هو المواطن الذي ترك الساحة خالية، وأنا أود أن أؤكد على أن السماء لا تُمطر ذهبا ولا فضة، ولابد من أن نؤدي واجبنا على الوجه الأكمل، وأنا أعتقد أن الحكومة تحترم الشخص الذي يؤدي واجبه ويطالب بحقه بل وتخاف منه وتعمل له حساب، وينطبق هذا الكلام على أي حكومة وليس فقط على الحكومة المصرية، فالمواطن له صوت وله الحق الكامل في اختيار من يمثله، فإذا عومل بشكل سيئ في مرة فلن يستطيع أحد أن يعامله هكذا في مرة أخرى.

إبراهيم زيادة (شاعر وعضو جمعية الكتاب والأدباء المصرية العربية):

تملك إسرائيل الدعاية بشكل فظيع جدا في الخارج، ويعرف الجميع أن إسرائيل مسيطرة على معظم أجهزة الإعلام في الخارج، بحيث أدخلت في مكنون العقل الأمريكي أن اليهود يسوعيون سيصبحون مسيحيين عندما يعود عيسى على الأرض، وكذلك، أدخلت في القانون الأمريكي أن من يذم اليهودي يكون مصيره السجن.

نحن الدول العربية والإسلامية لدينا المال، فلماذا لا نستغل أجهزة الإعلام للدعاية؟ فلا نريد أن ندفن رؤوسنا في الرمال متهمين العالم بأنه لا يرانا، فنحن بحاجة إلى أجهزة إعلام تخاطب المواطن الأمريكي والمواطن الأوروبي لتوضح له ما هو الإسلام الذي يوصمونه بالإرهاب؟ وما هي المسيحية المصرية الأرثوذوكسية والتي لا يعترف بها بعضهم أيضا للأسف؟ نريد أن نعرفهم ما هي حضارة العرب وحضارة المسلمين؟ نريدهم أن يفهموا حقوق الفلسطيني كما يفهمون حقوق مواطنيهم.

محمد السعيد الدقاق:

لو أننا فعلنا ذلك لما كان هذا هو حالنا، فأنت تطرق على باب مفتوح، في مرة كنت في أمريكا وسألت السفير الأمريكي أما من حل لسطوة اللوبي الصهيوني؟ فرد قائلا إنه هناك حل فيكفي أن المواطنين من الأصل العربي المقيمين في أمريكا عندما ينتخبون اتحاد أبناء العالم العربي نرى كل من أبناء الدول العربية على اختلافها يسير في اتجاه مخالف للآخر، فالفرقة تظهر حتى في هذا الاتحاد، والمجتمع الأمريكي يتميز بأنه مجتمع تجمعات في صورة "لوبي" ولا يحترم إلا القوي، فإذا أخذنا بعناصر القوة المتوفرة لدينا والتي ولا ينقصنا منها أي شيء – من مال وإعلام، فبدلا من تجميد أرصدتنا لتذهب لغيرنا لكنا سخرناها لخدمة قضايانا.

ومشكلتنا حقا تكمن في أننا نعرف المشكلات ونعرف الحلول ولكن لا نفعلها، فهل يحتاج هذا إلى قرار أم إلى مبادرات؟ فالجالية المصرية المقيمة في أمريكا لا تحتاج إلى قرار حكومي، فلابد من مبادرة فردية، وليعلم المواطن العربي المقيم في أمريكا يعلم جيدا أن كرامته ووجوده مرتبط بقوته في مجتمع لا يعرف إلا منطق القوة، بمعنى تملك عناصر القوة من علم وإعلام وغيرها.

أحمد جلال (طالب في كلية الحقوق):

لدي سؤالان، نعرف وضعية القانون الدولي والذي ينقسم إلى دول حاكمة ودول محكومة، والسؤال هو إلى متى ستظل تشريعات القانون الدولي وفقا لإرادة الدول الحاكمة؟ مع العلم أنه هناك استثناء للقانون الدولي للبحر، مثلما حدث في الستينيات عندما كان اتجاه عرب الخليج متماسكا في قضية المضايق، هكذا استطاعت

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

مجموعة من الدول الصغيرة أن تفرض سيطرتها على التشريعات، فلماذا لا تستطيع أن تفرض رأيها أيضا في بقية التشريعات؟

السؤال الثاني خاص بالأحزاب، بوصفكم أمينا للحزب الوطني الديمقراطي في محافظة الإسكندرية، فقد ذهبت قبل التحاقي بالكلية بسبع سنوات لاستخراج كارنيه الحزب الوطني الديمقراطي، وبعد أن أنهيت الإجراءات المطلوبة أخبروني أنه عليّ أن أنتظر ثلاثة أشهر قبل الحصول على الكارنيه، فلماذا أنتظر كل هذه الفترة؟

محمد السعيد الدقاق:

إذا ذهبت الآن فسوف تحصل على الكارنيه في نفس اللحظة.

أحمد جلال (طالب في كلية الحقوق):

بخصوص شروط تكوين الأحزاب، من ضمن الشروط المطلوبة هي أن أكون مؤمنا بثورتي ٢٣ يوليو و١٥ مايو، ففرضا أنا لا أؤمن بهم، فهل أستطيع أن أؤسس حزبا؟

محمد السعيد الدقاق:

لم يعد هذا الشرط موجودا الآن، وعلى أية حال، هناك قانون جديد للأحزاب في طريقه للظهور.

محمد السيد مسعود (مدرس ثانوي في مدرسة النور):

أود أن أحكي عن تجربة شخصية حدثت لي، فمصر مازال بها نور وحق، فمن كل ما سمعت أحسست أن الصورة لدى الجميع قاتمة وكأننا عدنا إلى ما قبل ١٩٥٢ حيث سادت أوضاع كثيرة خاطئة. فقد تعرضت لاضطهاد من رجل ذي رتبة كبيرة ينتمي إلى العسكرية هنا في الإسكندرية، كان سيضيعني أنا وأسرتي بالكامل، فأرسلت فيه شكوى إلى السيد الرئيس، وكانت رئاسة الجمهورية هي الجهة الوحيدة في مصر التي أرسلت للتحقيق مع هذا الرجل وقد حصلنا على حقنا كاملا، حتى أن محافظ الإسكندرية ومدير الأمن بها اهتما أيضا بالموضوع، وهذه حقيقة، فما كنت أتخيل أن يهتم بنا السيد الرئيس فقد كان والدي برتبة "صول" في القوات المسلحة وحضر حرب أكتوبر، فنحن قوم بسطاء واعتقدنا أن هذا الضابط سيدمرنا. فإذا صمم المواطن على أن يأخذ حقه فسيأخذه، فالصورة في مصر ليست قاتمة أبدا، لقد كنت أنا شخصيا أخاف من مراكز معينة في الجامعة، وعندما تعاملت معهم ساعدوني للغاية في الحصول على حقي، فأنا أشكر الرئيس بصفة خاصة وأشكر كل من ساعدني بصفة عامة.

كذلك، فيما يخص الحزب الوطني، أتمنى أن يكون مركز جذب للشباب، فمن الممكن أن نبدأ بتعليم الشباب التجربة الديمقراطية، فقد كان هذا يحدث في ثورة ٢٣ يوليو، فلماذا لا تعود هذه الطريقة مرة أخرى؟

محمد السعيد الدقاق:

الخير والشر موجودان في أي مجتمع، ومن العبث واللاموضوعية أن نصور الأمور كلها على أنها سوداء، ولكن أيضا من العبث أن نصور أن الدنيا ربيع والجو بديع وأنه يجب أن نغلق كل المواضيع!! فهذا أيضا لا ينفع، فالقضية إنه فيما يتعلق بالخير علينا أن نعظمه وفيما يتعلق بالشر نحاول أن نقاومه، فلا نعمم الأحكام، فعندما نجلس لنتحدث ونجتر الأشجان نجد أننا لا نذكر إلا البلاء والمصائب، فالمجتمع ليس كله على هذه الصورة، فلن يصنع مصر إلا سواعد المصريين، وإن لم نحس بهذا الواجب فلا تنتظر لأي قرار حكومي أن يصلح، علينا أن نساهم في العمل الوطني، فلا يصح أن نمكث في بيوتنا منتظرين قرارا فوقيا.

عبد المحسن كُميل (أستاذ بكلية الزراعة جامعة الإسكندرية):

دعني أتحدث إليك بجمعية أبناء البحيرة التي أنتمي إليها، لقد تحدث الكثيرون عن الانتخابات وأقول إن هناك أفرادًا أفاضل يرشحون أنفسهم ولكن يغلق الباب في وجوه ناخبيهم! وفي انتخابات الاتحاد رشح عضو مجلس شعب نفسه رغبة في الحصول على كل شيء! فهل هذا يجوز في ظل سيادتك وأمانة الحزب؟

كذلك، ما دخل أمن الدولة في أن يرسل لأحد المرشحين طالبا منه أن يتنازل أو أن يبقى؟ فهل هذا يصح؟ هل يصح أن يتم تحفيز الناخبين لانتخاب أحدهم على وجه الخصوص لأنه داخل "المطبخ" ويعرف ما يدور بداخله؟ فهل هذا يجوز؟

أتمنى أن يرعاك الله ويسدد خطاك في اختيار الناس في المرحلة القادمة إن شاء الله.

أميمة حمدي (أستاذ بكلية التمريض جامعة الإسكندرية ومستشار تنمية الموارد البشرية):

بخصوص دور المجلس القومي لحقوق الإنسان، أود أن أعرف ما هو هذا الدور؟ وما هي الآليات التي يستخدمها للتعرف على المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان، فدوره مازال غامضا بالنسبة لنا. فما هي التقارير التي يرفعها؟ وهل يرفعها للدولة أم لجهات خارجية أيضا؟ وما هي هذه الجهات؟

وبخصوص حقوق المرأة، يكفل لها الدستور الكثير من الحقوق مثلها مثل الرجل وأيضا الاتفاقيات الدولية تكفل لها مثل هذه الحقوق، إلا أنه لا يوجد تكافؤ في الفرص خصوصا في الوصول إلى الوظائف الإدارية العليا، فما رأيكم؟

محمد السعيد الدقاق:

فيما يتعلق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان، فهو ليس حكوميا لأنه بغض النظر عن أسلوب إنشائه فمثله مثل مرفق القضاء فإذا قلنا إن القضاء حكوميّ فستعد هذه مصيبة كبرى! لكن انظر ممن يكونون أعضاؤه السبعة والعشرون، أي واحد من كل هؤلاء الأعضاء أتى إلى المجلس يحمل تاريخه وليس ليصنع تاريخا، بمعنى أن معظمهم على المعاش – وأنا منهم – فليسوا مغرضين، ولا يوجد لدى أي منهم أدنى استعداد للتضحية بتاريخه وباسمه حتى يوصم بأنه "يطبل" و"يزمر"! فهذا على المستوى الشخصي للأعضاء، وعلى المستوى الوظيفي، فقد أنشئ هذا المجلس في يناير ٢٠٠٤، ولأنه مجلس جديد، فقد استغرق ستة أشهر في وضع لوائحه وفي إنشاء الهيكل الإداري الخاص به، إذن، بدأ العمل الفعلي في أواخر يونية ٢٠٠٤، ونحن الآن في ديسمبر ٢٠٠٤، فلا يمكن أن نحكم بهذه السرعة على هذا المجلس الوليد، ولا أن يستطيع هذا المجلس الوليد أن يكون له تراكمات فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

ومع ذلك، فقد حقق إنجازات، وفيما يتعلق بقانون الطوارئ قام برفع طلب محدد إلى سيادة الرئيس بعدم التوسع في تطبيق قانون الطوارئ على فئات معينة، وتصفية الحالات التي حصلت على أحكام براءة إذ كان هذا يقض مضاجع من يعانون منها. كذلك، تحديد الحبس الاحتياطي وعدم إسراف النيابة العامة في توقيعه، وانتقدنا الموقف الذي يصل فيه الحكم بالحبس الاحتياطي على شخص ما إلى ستة أشهر فهذه عقوبة، وأن الشخص الذي يُحكم عليه ويُدان رسميا أمام المحكمة يُخصم من عقوبته مدة الحبس الاحتياطي وأن يُحبس الشخص البريء لوجه الله والوطن! فهذا لا يصح، إذن، فسوف يُعدَّل هذا البند في القانون. أيضا، تحديد حالات المنع من السفر والتي كان بها نوع من الإسراف، وجريمة التعذيب حيث طالبنا بأنه تتم إدانة ليس فقط من ارتكب الجريمة، بل من عرفها وسكت عنها، والمختص الذي كان من الواجب أن يمنع و لم يصدر قراره بالمنع وذلك مع تشديد عقوبة التعذيب.

كذلك، أن يكون لدى الشخص محامٍ ليس فقط في النيابة، وإنما ابتداء من الوقت الذي يتم فيه القبض عليه من الشرطة، فمن حقه أن يمتنع عن الإدلاء بأقواله أمام الشرطة لحين حضور محامٍ، وإذا لم يستطع توكيل محامٍ، فالنقابة الفرعية الموجودة في أقرب مكان عليها أن توكل له محاميا وإلا يُفرج عنه فورا. وكل ذلك متعلق بالحريات الأساسية للإنسان، وهناك لجنة للشكاوى تتلقى الشكاوى التي تُفحص بعناية، إلا أن ذلك ليس هو الأساس، فالمقصود هو أن ننشر ثقافة حقوق الإنسان، فانا أقول لأولادي في المدرج إن كل منا لديه ديكتاتور صغير في نفسه،

فالأستاذ الذي يطرد التلميذ من الفصل ديكتاتور صغير، والموظف الذي يطلب منا التوجه إليه غدا لأنه لن يقدم لنا الخدمة اليوم على الرغم من استطاعته ذلك هو ديكتاتور صغير وسيُعامل هذا الموظف نفس المعاملة من غيره عند مواجهته لنفس الموقف، فثقافة حقوق الإنسان أن نعرف واجبنا فنؤديه على الوجه الأكمل، وحقوقنا نأخذها حتى آخر قطرة، فإذا أدينا واجبنا فعلينا أن نطالب بحقوقنا، وما يجعل الأمور تختلط ببعضها هو إننا لا نعرف واجبنا ولا نعرف حقوقنا، فنحن محتاجون إلى إعادة صياغة العقلية المصرية، ولن يحدث هذا بقرار حكومي ولكن بسلوك فردي وبتربية، وهنا يأتي دور أجهزة الإعلام، فنحن محتاجون إلى تكثيف اللقاءات والموائد المستديرة وعلى كافة الطبقات المتعلقة بحقوق الإنسان، وليس شرطا أن نطلق عليها حقوق الإنسان، فإذا ذهبنا إلى الناس البسطاء فسيسألون عن الرغيف أولا! لكن إذا أوضحنا الأمور بلغة يفهمها ويستوعبها الإنسان العادي فستتغير الأمور فهذا فرض عين على كل مواطن صالح يريد النهوض لهذا البلد.

وأود أن أقول إن الأمور ليست قصرا على مصر، فهناك بلاد بلغت الآن من التقدم مبلغا كبيرا ولكن بدأت بداية أسوأ من بلدنا، لكن كل ما في الأمر هو وجود إرادة التغيـــير ولابد أن تعاد صياغة العقليات.

نادية إبراهيم (وكيل وزارة السياحة السابق):

رأيي أن القضية بدأت من غياب استراتيجية سليمة على مدى الحكومات المتعاقبة في السنوات السابقة بدءا من الخمسينيات، حكومات بها غياب كامل عن خطة محددة واضحة لما يجب أن تكون عليه البلد في السنوات القادة مثلما استمعنا إليها ببساطة وبجمل معدودة من مهاتير محمد عندما زار مكتبة الإسكندرية. فالسياسة الزراعية فاشلة والسياسة التعليمية أفشل، فلا توجد وزارة من الوزارات التي مرت على مدى السنوات السابقة كانت تضع أمامها أهداف واضحة محددة للمسار الذي تتجه إليه البلاد في السنوات القادمة وكيف؟ فلا ذكاء في التخطيط ولا في الفهم ولا في التعامل مع الواقع، فالجريمة – مثلما أسميها – مشتركة بين الحكومة بهذا الغياب والشعب بسلبيتنا وانعزاليتنا وبمهاجمتنا الحكومة ونكتفي بذلك وبأننا لا نفهم أي شيء! فماليزيا بعد عشرين عاما حققت طفرة هائلة، أما نحن بعد خمسين عاما فلم نحقق أي شيء، ولو كنا فكرنا بذكاء وبعقل حتى نخطط لوضع حلول مع أي قضية من قضايانا لكنا وصلنا، لم نتعامل مع أي قضية بأي ذكاء أو فهم.

بخصوص ما يحدث في إسرائيل والعراق، فأنا أيضا أثور عليهم ولكن على نفسي قبلهم، فمن ضمن فشل الخمسين سنة الماضية هو فشلنا في أن نوصل صوتنا إلى الخارج، كانت إسرائيل تتعامل بذكاء على مدى سنين طويلة حتى وضعت خطة سليمة أكسبتها العالم بأسره، في وقت تلهينا نحن فيه في التفكير في أشياء سطحية مع نوعية من

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الحكام همها غير مصلحة البلد، مع شعب منعزل تماما وسلبي تماما وأنا آسفة لهذه النظرة المتشائمة، لكن استمرارنا بهذه الصورة كارثة حقيقية.

كلمة أخيرة أود قولها أرجو ألا تغضبك يا دكتور سعيد وهي أن سيطرة حزب واحد في البلاد أردى بها إلى الأرض! والسؤال هو أفي ضوء الواقع الحالي هل من الممكن أن نتغير؟

محمد السعيد الدقاق:

ذكرت حضرتك بعض الأسباب التي رأيتِ أنها أدت إلى الحالة التي نحن فيها، وأستطيع أنا أن أضيف إلى هذه الأسباب عشرة أو خمسة عشر سببا إضافية! إنما إلى متى سنبكي على اللبن المسكوب؟ إلى متى سنتحدث عن خمسين سنة ذهبت من الزمان؟ فإذا استمر ذلك بهذه الصورة فسنحتاج إلى خمسين سنة أخرى لنكون أسوأ وليس أفضل، والسؤال هو إلى متى سنظل مستريحين في بيوتنا ونطالب بالتغيير؟ فالوطن ليس حكومة فقط، فالوطن حكومة ومواطن، فعلينا أن نسأل أنفسنا إذا ما كنا قد أدينا واجبنا أم لا؟ ولا يحتاج هذا إلى قرار من الحكومة، بل يحتاج إلى أن يشعر كل منا أن قضية الوطن هي قضيته وأنه لو لم يفعل ذلك فأمامه خمسمائة سنة أخرى من التخلف! فهذه هي مشكلتنا، نتحدث دوما عما سنحصل عليه وليس على ما يجب أن نعطيه، وللميدالية وجهين، فالحق يقابله التزام، وينـــتهي حقي حينما يبدأ حق الآخرين وينـــتهي التزامي عندما يبدأ التزام الآخرين.

وماليزيا وكوريا الجنوبية خير دليل على هذا، فكوريا الجنوبية حتى عام ١٩٦٢ كانت مرتعا للإجرام وتهريب المخدرات والأفيون، واليوم حالها مختلف نهائيا، أما ماليزيا فحدثوا عنها ولا حرج، فقد وقفت هذه البلاد وصممت على أن تبدأ من جديد.

نادية إبراهيم (وكيل وزارة السياحة السابق):

ومن الذي بدأ في هذه البلاد، أليست القيادة التي وضعت الخطط؟

محمد السعيد الدقاق:

ومن الذي ينفذ هذه الخطط أليس الشعب؟

نادية إبراهيم (وكيل وزارة السياحة السابق):

إذن، أحب أيضا أن أثير أيضا مسألة الانتخاب، وقد كنت أذهب لأنتخب حتى أقول "لا".

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

محمد السعيد الدقاق:

هذا موقف ومن حقك والأهم أن تؤدين الواجب الانتخابي، فلا يصح أن يكون عندنا في الدولة مثلا خمسة وعشرين ألف صوتا ثم لا يُصوِّت سوى ألف! فلا تلوموا أحدا بعد ذلك.

ولا شك إن موضوع حقوق الإنسان حديث متصل لأنه يمس كل منَّا، ونلتقي في محاضرة قادمة بإذن الله.